الطريق نحو تحقيق التنمية

الدكتـــور
ابراهيم حلمى عبد الرحمن
وزير التخطيط الأسبق

أود فى مستهل هذا الحديث أن أتقدم بالشـــكر لجماعة الخريجين على تفضلهم بمنحى عضـــوية شرف لهذه الجماعة الكريمة .. وما دمت أصبحت عضوا فأننى أطرح ســـؤالا كان يجول بخاطرى وهو .. كيف أن جماعة تنتســـب الى معهد غير موجود ؟ وكنت أظن أن هذه طريقة تجعل الجماعة أفضل ، فاذا أغلقت المعاهد وابقينا الخريجين فقد تكون هذه طريقة من طرق التنمية . وانما يبدو أن الدكتور عاطف عبيد قد انتبه الى هذا الأمر لذلك نجده صرح تصريحـــا يدل على أن الوضع ســـوف يكون به تغيير ، ولكننى لا أظن أنه مع التغيير الذى ذكره الدكتور عاطف بالنسبة لأكاديمية الســـادات ان يرجع اســـم المعهد القومى للادارة العليا . لأن كلمة الادارة العليا مستقاه من الأسلوب الغربى .. اذ أن الادارة فيها ادارة عليـــا ، وادارة متوسطة .

وعنـــدما نتحـــدث عن الادارة العليـــــا Top Managment فاننا نخلط فى الترجمة الى اللغة العربية بين Management و Administration فهما بمعنى الادارة ، وفى اللغات الأخرى التصقت Management بكلمـــة Business والتصـــقت Administration بكلمة Public . واذا رجعنا الى الأصل الأمريكى فى الترجمة نجد أن الأمريكان يستخدمون الادارة بمعنى Busineess Administration وهذا ســـوف يفتح لى الباب عن ذكريات قديمـــة تتصل بهذا الموضوع وبالذات مع المرحوم الدكتور فـــؤاد شريف الذى كان له دور كبير فى تأســـيس المعهد القومى للادارة العليا واستمر حتى آخـــر لحظة من حياته مهتما بالادارة .

لقد عمل معى المرحوم الدكتور فؤاد شريف منذ سنة ١٩٥٨ حتى سنة ١٩٦٠ كأحد خبراء لجنـــة التخطيط القـــومى ، وهـــذه اللجنـــة أصـــبحت فيما بعد وزارة التخطيط الحالية . وقد أنشئت هذه اللجنة سنة ١٩٥٧ وكان المسئول عن ادارتها لفترة أشـــهر قليلة الأخ المهندس صدقى ســـليمان الذى لم يرتح لهذا العمل وأريد له شىء آخر فاستلمت انا هذه اللجنة فى نفس السنة التى أنشئت فيهـــا وهذه تعتبر المحاولة الثانية منذ قيام الثورة لادخال التخطيط القومى الشـــامل . أما المحاولة الأولى فكانت سنة ١٩٥٥ وكنت آنذاك ســـكرتيرا عاما لمجلس الوزراء ومكلفا بالأعمال التى يقوم بهـــا حاليا أمين عام مجلس الوزراء فضلا عن أعمـــال وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء بالاضافة الى مسئولية التنمية الادارية .. فكنت أقوم بكل هـــذه الأعمال وأنا بدرجة مدير عام (ب) .

نشـــأة التخطيط الشـــامل :

وفى سنة ١٩٥٥ كانت الصلة القوية بدأت تنشأ بين جمال عبد الناصر ونهرو — وحضراتكم تذكرون دائما مؤتمر باندونج وان جمال عبد النـــاصر ونهرو كانا أصدقاء أكثر من رؤســـــاء دول بل ان التأثير القوى لنهرو انتقل الى جمال عبد الناصر بشـــأن التخطيط القومى فى سنة ١٩٥٥ . وقد استدعانى جمال عبد الناصر وطلب منى اعداد هيئة للتخطيط القومى ، فسألت ما معنى التخطيط القومى ؟ قال رئل الهند ، ومن ثم كان الأمر واضحا من أين جـــاء الوحى . وبالطبع كنت فى شك لأنه منذ ســـــنة ١٩٥٢ الى ١٩٥٥ وبغض الزمـــلاء نجـــاهد فى

ادخال فكرة التخطيط القومى الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكانت المعارضة شديدة من الأخوة المسئولين عن المجلس الدائم للانتاج القومى ، الذين قاموا بمهمة هامة جدا منذ اليوم الأول للثورة فى انهم كمجلس اهتموا بدراسة المشروعات الكبرى التى كانت معطلة وعمل على دفع هذه المشروعات وفى مقدمة هذه المشروعات مشروع الحديد والصلب ، ومشروع كيما . وقد كان هذا المجلس يجمع بين رجال حكومة وغيرهم . وكان رئيسه المرحوم حسين فهمى الذى كان وزيرا للمالية فى عهد الملكية ، وكان متعاطفا مع الثورة ومستنيرا استنارة استفادت منه الدولة لرئاسته للمجلس الدائم للانتاج القومى . وكانت نظرة هذا المجلس للمشروعات أنها كافية — على الأقل — فى تلك الفترة ولا داعى للدخول فى فكرة التخطيط الذى يشمل جميع الفروع والنواحى الاقتصادية والاجتماعية .. وبهذا انقسم الفكر ما بين سنتى ٥٢ — ١٩٥٥ الى فكرتين : فكرة المشروع وفكرة الخطة وحتى سنة ١٩٥٥ كانت فكرة المشروع هى الفكرة الناجحة . ومن دلائل هذا النجاح أن المجلس المذكور كانت له ميزانية منفصلة وكان لكل وزارة ميزانيتين الأولى خاصة بمشروعات مجلس الانتاج والثانية هى الميزانية العادية للوزارة وكان الوزير مسئولا أمام مجلس الانتاج عن تنفيذ الميزانية الخاصة بالمشروعات .

بعد أشهر أنشىء مجلس الخدمات — أى أن فكرة النمو الاجتماعى بدأت تأخذ صورة تنفيذية — وكان أول رئيس لهذا المجلس هو الدكتور ابراهيم بيومى مدكور الذى جاهد فى عملية التنمية حتى قبل الثورة وصاحبه فى ذلك الأستاذ فريد غالى حيث كانا قادة فكريين — حتى فى عهد الملكية — للاصلاح الاقتصادى والاجتماعى — وقد عنى مجلس الخدمات بالاصلاح الاجتماعى وكان من أبرز اعضائه الدكتور عزيز صدقى — قبل أن يعنى بالصناعة — وهو دينمو محرك لكثير من الأفكار .. فقد أخذت أفكاره تتبلور وقد طرحها على مجلس الخدمات مثل مشروع تجميع الخدمات فى القرية بما عرف وقتها وحتى الآن بالوحدة المجمعة باعتبار أن الخدمات المنفصلة كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وغيرها فى القرية اذا تركت منفصلة ستكون أقل تأثيرا وأكثر تكلفة وبذلك نشأت فكرة الوحدة المجمعة كوحدة تخدم القرية فى جميع النواحى ، فأصبحنا نقول بالتخطيط الشامل انما على مستوى القرية .. وقد كان لى شرف المشاركة فى العمل على تمويل وانشاء أول وحدة مجمعة فى مركز منيا القمح بالشرقية وكان لها شأن فى اظهار هذه الفكرة وافتتحها جمال عبد الناصر ومعه عدد كبير من الوزراء .

ومجلسا الخدمات والانتاج تزاملا وتزاملنا فى اظهار مشروعات واتجاهات وسياسات فى المرحلة التى بدأت من سنة ١٩٥٢ لحوالى سنة ١٩٥٦ .. وكان هناك ثلاثة أعضاء فى مجلس الانتاج من غير الوزراء هم : راشد البراوى ، ومحمد أحمد سليم ومحمود ابراهيم الجولوجى — وفى مرحلة تالية دخلت مجموعة أخرى منهم : المرحوم سمير حلمى وغيره ... وكان من آثار المجلس الدائم للانتاج أنه جمع مجموعة من الشبان كخبراء . وكان العمل الذى قام به هؤلاء الخبراء هو الدراسة وتحضير المشروعات الذى يكاد يكون مساويا لعمل المجلس — وخاصة ونحن نتحدث حاليا عن الفترة التاريخية منذ أوائل سنة ١٩٥٣ وحتى الآن أى حوالى ٥٠ عاما — ومن أبرز أعضاء هذه المجموعة المهندس سليمان متولى ، والدكتور محمود الشافعى الذى كان اليد اليمنى لى عند اعداد الخطة الخمسية الأولى ... وآخرين . هذه المجموعة كانت تعمل فى التحضير للمشروعات بالتعاون مع خبراء أجانب أمريكيين . وهذه كانت نوعا من أنواع المعونة الطيبة التى ظهرت فى أوائل سنوات الثورة حيث كانت العلاقات مع السلطات الأمريكية على خير وجه .. وهكذا أخذت المشروعات تتطور تدريجيا حتى وصلنا الى الدخول فى عملية التخطيط الشامل كمحاولة أولى سنة ١٩٥٥ وذلك بناء على قرار بانشاء لجنة لدراسة هذا الموضوع ، ولكن هذه اللجنة لاقت مقاومة شديدة من لجنتى الانتاج والخدمات مما قضى تقريبا على هذه اللجنة .

ونتيجة لأحداث سنة ١٩٥٦ وما بعدها نشأت أربع اتجاهات هى :

الاتجاه الأول — كان فى مجال الاقتصاد المباشر والمتصل بادارة الأعمال فكانت هناك عملية تمصير وانشاء المؤسسة الاقتصادية التى أصبحت مسئولة منذ أوائل سنة ١٩٥٧ عن القيام بادارة الشركات

والبنوك المؤممة مع القطاع العام الذى كان موجودا فى ذلك الوقت ـ بالطبع توسع القطاع العام فيما بعد ـ ولكن المؤسسة الاقتصادية أخذت على عاتقها ادارة الوحدات المملوكة للحكومة .. وكان أول رئيس لهذه المؤسسة السيد / حسن ابراهيم عضو مجلس قيادة الثورة . ثم انتقل اليها صدقى سليمان فى سنة ١٩٥٧ . وبذلك الغى مجلس الانتاج والخدمات حيث كانا يلاقيان معارضة شديدة أيضا من الوزارات التى كانت تعتبر نفسها هى المسئولة عن القطاعات ، ورأت أن تدخل المجلس بمشروعاته وبميزانياته ـ وأن تكلف الوزارة بالتنفيذ فقط ـ ينقص من مسئوليتها الأمر الذى أوجد كثيرا من المشاحنات .. ومن ثم رؤى الرجوع الى النظام العادى وهو أن الوزارة هى المسئولة عن تخطيط المشروعات واعتمادها وتمويلها وتنفيذها ـ وهو النظام القائم حتى الآن ـ اذ من الصعب جدا داخل البيروقراطية المصرية أن تخترق هذا الحاجز الضخم الذى يمثل الوزارة بما فيها من موظفين وبما خلفها من قطاع كبير وتاريخ واسع ، فان عملية اختراق هذا الحاجز دائما تكون صعبة ـ وحتى الآن ـ وبعد الغاء المجلسين ـ الانتاج والخدمات ـ رؤى الرجوع الى التخطيط . وفى أواخر سنة ١٩٥٧ بدأنا فى الاعداد لخطة شاملة بالمعنى المفهوم ، وأعددت خطة سريعة اشرافية لمدة سنتين ١٩٥٩/٥٨ حتى تم اعداد الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥/٦٠ واعتمدت ونفذت ..

الاتجاه الثانى ـ انه فى سنة ١٩٥٦ كانت هناك حركة طيبة للغاية بالادارة العامة بمعنى Businees Administration وكان من رواد هذه الحركة الأخ أحمد زكى محمد ثم الدكتور توفيق رمزى . فأنشىء معهد الادارة العامة وكانت العلاقة بين هذا المعهد وديوان عام الموظفين علاقة وثيقة تدل على كيف كان التفكير فى الادارة العامة داخل الأجهزة الادارية العادية ـ ليست أجهزة القيادة انما أجهزة التنفيذ الادارى ـ فقد بدأت بقوة طيبة من خلال معهد الادارة العامة وديوان الموظفين حيث كانت معاملة الموظفين ـ قبل صدور قانون التوظيف ـ معاملة فردية تختلف من وزارة لأخرى وتكاد تكون معاملة غير مقننة الا فى حدود قليلة جدا .. واستعانت الدولة بخبير لوضع مشروع قانون لديوان الموظفين واعتمد فى عهد الثورة ـ مع أن الفكرة كانت موجودة من قبل ـ وكانت وظيفة ديوان الموظفين فى هذا المعهد هى وظيفة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة الآن ، ومعهد الادارة العامة كان يقوم بالتدريب والاستشارات . وبذلك دخلت الادارة العامة فى مصر .

الاتجاه الثالث ـ أن الدكتور فؤاد شريف ومن معه ـ وكانوا على حق ـ حيث وجدوا أن ادارة المؤسسة الاقتصادية للقطاع العام بدأ فى النمو وأن الادارة العامة التى يقوم بها معهد الادارة العامة Businees Administration ليس لها موقع ، فقاموا ونجحوا فى انشاء المعهد القومى للادارة العليا فى سنة ١٩٦١ وبذلك أصبح هناك ثلاث اتجاهات : التخطيط القومى National Planning والادارة العامة Businees Administration وادارة الأعمال Business Management وكان هذا المعهد يسد ثغرة حقيقية لأنه فى ادارة الأعمال لا يمكن أن نعتمد على معهد التخطيط القومى ـ الذى ينظر الى السياسات الكلية ، ولا نعتمد عى معهد الادارة العامة ـ الذى كانت دراسته تنصب على قوانين ولوائح التوظف وعمليات الادارة على المستوى التنفيذى ـ فجاء هذا المعهد لكى يسد ثغرة . والمرحوم الدكتور فؤاد شريف كان من الأشخاص الذين يمكن أن يعهد اليهم بعمل أو هو يتعهد العمل ويصل به الى درجة كبيرة من النجاح ، ولكن قبل تنفيذ فكرة المعهد القومى للادارة العليا عاش هو ومعظم المجموعة التى كانت معه فى جو لجنة التخطيط ..

وقد استطردت فى حديثى لكى أصل الى أنه كان هناك ثلاث اتجاهات .. وان حديثنا فى هذا المؤتمر والمؤتمرات السابقة يتناول هذه الاتجاهات الثلاث. اذ أن الحديث اما أن يكون عن Administration على طريقة توفيق رمزى . واما أن يكون عن Management على طريقة فؤاد شريف . واما أن تتحدث عن السياسة العامة والتخطيط القومى National Planning وهذه الاتجاهات الثلاث بارزة فى الأحاديث والدراسات لأنهم فى الواقع يكمل بعضهم البعض ... وكانت الجهة التى تغذى معهد الادارة وترعاه هى الأمم المتحدة ، وقد أنشأت الأمم المتحدة أكثر من أربعين معهدا للادارة العامة فى مختلف البلاد فى فترة الخمسينات ، وكانت هذه حركة عامة من الأمم المتحدة لرفع مستوى الادارة

العامة فى الدول النامية . اما المعهد القومى للادارة العليا كان محوره غربى وأمريكى أكثر .

وان الغرض من هذا الاستطراد هو اننى عندما منحت عضوية شرف جماعة الخريجين هذا العام أردت ان اقول بأننى ملتصق بالأصول منذ نشأتها . وان هذا الاهتمام الذى ظهر من حضراتكم فى هذا المؤتمر والمؤتمرات السابقة يمثل تكاملا فى النظرة والمسئولية العامة والخاصة حيث أنكم لا تنظرون لشركات القطاع العام فحسب وانما تنظرون الى جميع الشركات كنظام مختلف عن الادارة العامة وأن الاثنين يندرجان تحت مظلة أكبر وهى الخطة العامة والتخطيط العام . فالواقع أن هذه الاتجاهات الثلاث هى التى ظهرت ، والتى جعلت بعض الأشخاص يقولون بأن الادارة بعيدة عن التنمية فلماذا يتعرض رجال الادارة للتنمية ؟ والاجابة بالنفى لأن الهدف الأساسى للادارة هو التنمية ، والتنمية لا تعيش الا بالادارة ، والاثنان لا يمكن أن يوجدا الا فى ظل سياسة ومناخ عام .. ومن ثم فان الارتباط والالتصاق موجود بين هذه الاتجاهات .

الاتجاه الرابع — وهو العنصر الاستراتيجى فى التنمية .. وهذا العنصر أوسع من الخطة الاقتصادية والاجتماعية لأنه يضيف البعدين العسكرى والأمنى وسياسة الدولة . وبالنسبة للنواحى العسكرية ظهرت جهود ولا زالت مستمرة — على أن الاستراتيجية العسكرية من الضرورى أن يدخل فيها الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية . وقد يكون من المناسب لأعضاء الجماعة أن يحدثوا تعاونا أكثر من المجموعة الاستراتيجية العسكرية التى سترحب — ولا شك — بادخال الخبرة والمعرفة والضغوط التى يدخلونها فى اعتباراتهم الخاصة بالاستراتيجية . فمنذ سنتين تقريبا ندرس اقتراحا بتقوية الجزء التدريبى فى الاستراتيجية العسكرية الذى يتمثل فى كلية ناصر وأن تمنح دبلوم تدريبى لمدة عام يركز على اختلاط العنصر المدنى أكثر من العنصر العسكرى بحيث يكون هناك معهد لاستراتيجية الدولة به جانب عسكرى له ظروفه ولكنه ايضا يعطى تحديدا للهدف وللاطار بالنسبة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وللسياسات .

واننى أعتقد أن هذا من الأشياء المفيدة جدا بالنسبة للدولة لأنه عندما نتناقش فاننا نقول ما هو الهدف من الخطة ؟ وكيف تحدد الأولويات ؟ وما هى محدودية الموارد ؟ وما هو التداخل بين الأغراض العسكرية والسياسية من جهة وبين الأغراض الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى ؟ فأنتم كرجال أعمال يصعب عليكم تقدير الموقف العسكرى — الذى يكون الى حد ما محاط بدرجة من السرية — كما يصعب علينا كاقتصاديين ، وكرجال أعمال ، وكمخططين أن نستبين سياسة الدولة العليا . لأن هذه السياسة قد يكون لها ابعاد قد تختلف أو تتفق مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ونحن نعلم بأن هذا التداخل بين السياسات العامة وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية تداخل كبير وقد أشرنا الى ذلك فى عدة مناسبات كما أنه يتردد دائما فى المناقشات .

أولويات نظام الحكم :

فى العام الماضى ذكرت أولويات نظام الحكم .. واعتقد أن هذه الأولويات ما زالت قائمة ، لأن اى نظام حكم تكون الأولوية فيه لاستقرار هذا النظام. فالاستقرار بمعنى الحفاظ على النظام دائما له الأولوية الأولى .. تأتى بعد ذلك الاعتبارات الأمنية الداخلية والخارجية فتكون أولية تالية . أما الأولية الثالثة فهى العلاقة بين الشعب والخدمات الاجتماعية والارتباط الاجتماعى . ثم الشئون الاقتصادية تأخذ الأولية الرابعة .. واننى أعتبر أن الوضع القائم فى مصر وفى الدول النامية عموما هو هذا الترتيب . واعتقد أنه من الخطأ أن نحاول خلق الاستقرار بدون أن يعنى بالاقتصاد وبالمجتمع . فنحن نريد مكانا ما تجتمع فيه الأولويات الأربعة وتناقش لتوجد أولوية شاملة بدلا من أن يقال — كثيرا — ان القرار الاقتصادى الذى نأخذه هو قرار تابع للقرار السياسى .. واننى أريد أن يقال بأنه متفاعل ذهابا وايابا بين القرار السياسى والقرار الاقتصادى ونفس الشىء يقال بأن القرار الاجتماعى — كمصلحة العمال وتعيينهم — أعلى من مصلحة الشركة ومالية الحكومة . وهذا خطأ لأنهما متداخلان معا .. وعندما نحدد الأولويات بهذا الترتيب فان هذا يعنى أنها أولويات منفصلة ولكنها أولويات متداخلة وقد

وصلنا بالنسبة للموقف الاقتصادى الحرج ، واعتقد أن الموقف الاجتماعى اصبح اكثر حرجا من الموقف الاقتصادى بحيث أن عملية الاستقرار ذاتها تحتاج الى أن ينظر السياسى والأمنى بقليل من الاهتمام للمسائل الاقتصادية والاجتماعية . فلننتهز هذه الفرصة وتجمع الأولويات الأربعة معا — ليس فى معهد الادارة العليا ، ولا فى معهد التخطيط ، ولا فى معهد الادارة العامة وانما فى معهد الدراسات الاستراتيجية — حتى تستبين استراتيجية عامة للدولة ، واتجاهات اساسية تشمل العناصر الأربعة بتناسب وتفاعل يؤدى الى تحقيق المصلحة العامة .

المطالبة بمزيد من الجدية :

استوقف نظرى فى الكلمة التى قرئت علينا من الأخ عاطف صدقى والكلمة التى القاها الدكتور على لطفى قولهما بأنهما يريدان مزيدا من الجدية.. ولم يقل مطلوبة من من ؟ وقد تكررت هذه الجملة أيضا فى أحاديث تالية .. وأننى أترجم هذه الجملة بأن الدولة تريد تسيبا أقل ، لأن الجدية الأكثر تعنى أن هناك تسيبا اقل ، وهذا مطلب صحيح .. كما قيل أيضا نريد الثواب والعقاب ، وقيم جديدة للعمل ، وتشغيل الطاقات ، والاعتماد على الذات .. كل هذه اشياء مطلوبة ولكن المفروض الذى يطالب بها هم عامة الشعب وليست الحكومة ... اذ أن المسئول فى الحكومة المفروض أن يقول هذه هى الأهداف وفعلنا كذا وكذا لكى نحقق هذه الأهداف .. أما أن يأتى مسئول كبير ويتحدث كأحد أفراد الشعب ويطالب بالجدية ، والاعتماد على الذات .. الخ فانه لم يترك للشعب شيئا يريده ويطالب به . لذلك نجد أن الدكتور حازم الببلاوى فى حديثه قد تضايق من هذا حيث أن المتحدثين يقولون نريد كذا كذا ثم تأتى الحكومة وتردد نفس المطالب فأقترح الغاء المؤتمرات .

وانما الجدية والتسيب موضوع اساسى فى اطار الاستراتيجية التى تحدثت عنها ، وليس فى اطار العلاقة بين العامل وصاحب العمل ، او بين الفلاح وصاحب الأرض فهذا جزء من الاستراتيجية دخل بالفعل فى المجتمع المصرى على أساس أن شيئا من التسيب يساعد على الاستقرار حيث أن الاستقرار له الأولوية الأولى فان شيئا من التسيب ليساعد على الاستقرار لا يضر . اما وان التسيب يزيد لدرجة أن القاعدة قد عكست بمعنى أن الكثير من التسيب يخلق الاستقرار ، وأن التسيب بعد أن كان ظاهرة انحرافية اصبح اداة ايجابية .. بمعنى أن المدير اذا تسيب فى ادارة الشركة يحصل على مليون جنيه فانه يستطيع عمل اشياء كثيرة ، وكذلك عندما يتسيب خفير الترعة فى تصريف المياه او منعها عن الناس فانه يحدث أشياء كثيرة فابتدأت القاعدة تنعكس وأصبح يقال كثير من التسيب يساعد على الاستقرار ، وانه اصبح جزءا من النظام وليس مجرد ظاهرة انحرافية يمكن تحملها ونحاول أن ننقصها . وهذه ترجمتى لما قاله كل من الدكتورين فى حديثهما عندما طالبا بمزيد من الجدية . وهنا أود أن أقول بأن نهتم وندعو ونرجو أن تكون النظرة الى الأمور والمواقف تأخذ صورة الاستراتيجية دون أن نهمل الصور الأخرى المتكاملة معا . وهذا ينطبق على كل العناوين التى امامنا مثل تطوير انظمة الادارة ،وقيم جديدة للعمل ، والثواب والعقاب ، والأربحية ، والاعتماد على الذات ، وتشغيل الطاقات ، وتوفير النقد الأجنبى .. الخ .

البرنامج الاقتصادى .. والمؤتمر الاقتصادى :

أما ما ذكره الدكتور على لطفى تحت عنوان برنامج الاصلاح الاقتصادى وقال بأن هذا البرنامج وضع اثناء توليه رئاسة الوزراء — وان كنت لا أتذكر اعلان برنامج بهذا الشكل اعتمده مجلس الوزراء — وهذا جعلنى ابحث فوجدت أن هذا البرنامج اغلبه مطابق لما جاء فى مذكرة المؤتمر الاقتصادى الذى عقد فى سنة ١٩٨٢ والتى قدمها الدكتور عبد الجليل العمرى فى ذلك الوقت . اذا فان هذا البرنامج له اصل مكتوب وهو المذكرة المعلنة رسميا والمقدمة الى رئيس الجمهورية فى مارس سنة ١٩٨٢ — ولذلك طلبت أن تطبع هذه المذكرة وتوزع على حضراتكم لكى تقارنوها — ومنذ أن قدمت هذه المذكرة الى رئيس الجمهورية وهناك حملة اعلامية تقول بأن المؤتمر الاقتصادى فشل ولم ينتج شيئا ، وأن الذين اجتمعوا فى المؤتمر الاقتصادى لم يقدموا جديدا . وقد قيل هذا الكلام على لسان مسئولين.. وكنت اسمع هذا الكلام والوذ بالصمت . وعندما سمعت ما قيل عن البرنامج الاقتصادى رأيت انه من الضرورى أن اشير الى ذلك خاصة وان رئيس الجمهورية يدعو حاليا لعقد

مؤتمر للانتاج مما يجعلنا ننظر الى مؤتمر الانتاج القادم ونقول لعله يكون أسعد حظا وأوفر نتيجة من المؤتمر السابق .

لذلك فأننى أستسمح حضراتكم فى أن أعرض مذكرة المؤتمر الاقتصادى الذى عقد فى سنة ١٩٨٢ لنرى كيف عقد هذا المؤتمر ؟ وما نتائجه فى ظل الظروف التى خلق فيها ؟ وهل هذه الظروف والمعرفة تساعد المسئولين الآن عن اعداد مؤتمر الانتاج ؟ وأننى أرى أن الكثيرين منكم سوف يسهمون برأى أو بفكر حتى ينجح مؤتمر الانتاج المزمع اقامته والذى يهمنا نجاحه جميعا .

لقد وجه السيد رئيس الجمهورية فى أوائل رئاسته الدعوة الى المؤتمر الاقتصادى وقد وجه النظر الى سبع قضايا كبيرة وذكر بأن هذه هى القضايا الاقتصادية الأساسية ورجا من الجميع العناية بها مثل الانتاج ، والاستهلاك ، والاسكان ، والتضخم ، والدعم . ودعا أصحاب الرأى الى التقدم بمقترحاتهم بشأنها .. ونشطت جميع الأجهزة نشاطا كبيرا ومنها جماعة الخريجين فكتبوا عن الدعم وعن الانتاج وعن باقى المشاكل . ثم نما الى علمنا أن السيد رئيس الجمهورية كلف لجنة من خمسة خبراء بالاعداد للمؤتمر .. ولم يصدر قرار ، ولم نقابل أحدا ، ولم نناقش أو يناقشنا أحد فى اختصاص هذه اللجنة .. وانما وجدنا كلجنة مكونة منى ومن الدكاتره العمرى والقيسونى والجريتلى ، وحسين خلاف .. ورأينا أن يجتمع معنا الوزراء المسئولون عن الشئون الاقتصادية مثل محمد عبد الفتاح ابراهيم والدكاتره الجنزورى ، وصلاح حامد ، وفؤاد هاشم وجلسنا لوضع ورقة عمل لهذا المؤتمر وقد اتفقنا على الآتى :

١ ــ انه لا يمكن معالجة المشاكل منفردة لأنها مرتبطة فيما بينها .

٢ ــ انه قبل علاج هذه المشاكل علينا تشخيص الوضع العام للاقتصاد المصرى وللسياسة الاقتصادية بمعناها الشامل ولاستراتيجية التنمية بشكل محدد .

٣ ــ انه من الأفضل المراجعة الأساسية للمبادىء .. وانه اذا دخل المؤتمر فى معالجة مشاكل منفصلة فلن تكون هناك نتيجة .

٤ ــ وحيث أنه ستكون هناك خطة وموازنة من أول يوليو سنة ٨٢ فان هناك فسحة من الوقت لعدة أشهر للتحضير والدراسة على أساس هذه القواعد وأن ما يسفر عنه المؤتمر فيما بعد سوف يجد مجاله للتنفيذ عن طريق الموازنة والخطة .

وقد أبلغ السيد رئيس الجمهورية بما تم الاتفاق عليه وكان الرد بعد أيام أنه تقرر عقد المؤتمر فى ١٢ فبراير ولم يبق على الانعقاد الا عشرة أيام ولم نفعل شيئا .. وبدأنا نعد مذكرة شاملة لهذه الآراء وتباحثنا مع رئيس الوزراء فيمن هم أعضاء المؤتمر، ورتبنا عقد الجلسات حيث أعلن عن المؤتمر .. وحاولنا عمل مذكرة تقدم للمؤتمر توضح للسادة المشتركين أن المطلوب ليس هو مناقشة المشاكل السبع التى طرحها رئيس الجمهورية وانما المطلوب كذا وكذا ولكنهم لم يقرأوا المذكرة لضيق الوقت وبذلك انصبت مناقشات المؤتمر ــ فى غالب الأمر ــ على أساس القضايا السبع . ولم يتكلم رئيس المؤتمر أو مقرر المؤتمر .. ثم اجتمع الأعضاء الخمسة المكلفين بالاعداد للمؤتمر قبل انتهاء المؤتمر بساعتين وخرجوا بالآتى :

١ ــ لابد أن يجابه مقرر اللجنة الصحفيين فى آخر المؤتمر بشىء ما . وهذا الشىء استخلاص للاتجاهات التى ظهرت فى مناقشات المؤتمر .

٢ ــ تأليف لجنة صياغة تحاول أن تحسن فى هذا الاستخلاص بحيث يتحول الى مذكرة يقدمها رئيس المؤتمر على مسئوليته لأنه لا يوجد وقت للحصول على موافقة المؤتمر على هذه المذكرة ، أو الاستعداد لمناقشتها . وشكلت هذه اللجنة من الدكاتره رفعت المحجوب ، وزكى شافعى ،وحامد السايح ، ومصطفى السعيد .. وكلهم أساتذة ووزراء اقتصاد أجلاء . فجلسنا معهم وصيغت المذكرة وراجعها الدكتور العمرى بعد ذلك مراجعة دقيقة ثم قدمها .

كان من أسس هذه المذكرة ــ ولم تكتب ــ انها لا تعتبر برنامجا وانما هى عناصر فى برنامج ، وأنه لابد من تشكيل لجان تفصيلية لبحث هذه الجوانب وتحول هذه المبادىء الى برامج مع الجهاز التنفيذى ــ أى مجلس الوزراء ــ وبالفعل شكلت

لجان تغطى الموضوعات الأساسية التى شملتها المذكرة .. وقد حوربت هذه اللجان أيضا كما حورب المؤتمر فيما عدا اللجنة الخاصة بالقوى البشرية والتدريب . فقد نجت هذه اللجنة من براثن الجهاز التنفيذى واستمرت تعمل من مارس حتى يوليو سنة ١٩٨٢ وكان من نتائج عملها تشكيل المجلس الأعلى للقوى البشرية والتدريب .

وأننى أرى حاليا بالنسبة لمؤتمر الانتاج أن الدكتور الجنزورى طلب من الوزراء التحضير لهذا المؤتمر حتى لا نعود الى ما تم فى المؤتمر الاقتصادى ونأتى بأفراد غير مسئولين فيضعون كلاما ثم يعارضه المسئولون . وقد عهد الى الدكتور كمال الجنزورى بصفته نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للتخطيط بأن يرأس لجنة وزارية للتحضير لمؤتمر الانتاج أما متى يكون المؤتمر ؟ ومن هم أعضاؤه ؟ وما هو الأسلوب ؟ وماذا ينتظر منه ؟ فانه لم يعلن عنه حتى الآن .

واذا استعرضنا المذكرة التى قدمت فى المؤتمر الاقتصادى وراجعنا التوصيات التى تضمنتها هذه المذكرة لنتعرف على ما نفذ منها فعلا نجد الآتى :

١ — فالدكتور الجنزورى كمسئول عن التخطيط أصدر فى ديسمبر سنة ١٩٨٢ الاطار العام التفصيلى للخطة الخمسية الأولى — وللحقيقة فان الكثير من القرارات التى فى المذكرة وجدت سبيلها الى هذا الاطار .

٢ — ان المبادىء التى وضعت فى المذكرة لم يحدث اعتراض عليها . فقد حدث اعتراض على ٦٠٠٠ مليون والمطالبة برفع الاستثمار الى هذا القدر المذكور . وقالوا بأن هذا مستحيل .. ولكن ما تحقق الآن يفوق هذا المبلغ بكثير .

٣ — بالنسبة لموضوع الدعم كان حوله خلاف شديد وكان المرحوم حسين خلاف أميل الى النظرة الاجتماعية وكان الأربعة الباقون من اللجنة يرون الابقاء على الدعم فى سلع لا تزيد عن عشرة ثم ينقص الدعم تدريجيا فى السلع الأخرى — وأظن أن ما حدث هو هذا — ولم يكن هناك رأى يحبذ تحويله الى دعم نقدى الا رأى الدكتور على لطفى الذى حبذ الدعم النقدى وهذا ثابت فى مضابط المؤتمر الاقتصادى ، وقد قطع الدكتور عبدالرزاق عبد المجيد شوطا كبيرا فى دراسة الدعم النقدى .

٤ — ان هذه التوصيات أخذ بها من حيث المبدأ بما فيها أن البنوك تدخل فى بيع وشراء العملات الأجنبية . ولكن لم يطبق هذا الا بعد خمس سنوات .

٥ — ان الموازنة العامة للدولة قد حدث فيها اختلال كبير جدا .. وقد كان حرص المؤتمر شديدا على أن يعمل على احداث توازن حقيقى لهذه الموازنة . وأن أى توزيع للدخل يكون توزيعا حقيقيا وليس توزيعا صوريا .

٦ — أما بالنسبة لاستيعاب القوى البشرية استيعابا حقيقيا فقد حدث فيه تخلف كبير جدا .. وأن الأرقام التى تذكر — فى مراجعة الخطة الأولى — من أنه حدث استيعاب ٣٩٠ الف بدلا من ٤٠٢ الف فأننى أشك أن يكن قد تحقق هذا أو ربعه . فرئيس الجمهورية فى خطابه الذى القاه بمناسبة توليه الرئاسة للمرة الثانية قال بأننا عينا ٨٩٢ الف فى القطاع العام خلال السنوات الخمس الماضية بمتوسط ١٨٠ الف تقريبا فى السنة . وقد ذكر الدكتور عاطف عبيد فى هذا المؤتمر بأن الجهاز الحكومى مترهل ولا يمكننا انقاذه . وان هذا الشعور بأن هناك نقصا شديدا فى استيعاب القوى العاملة المتزايدة لا زال نقطة الخطر الكبرى فى الموقف الاقتصادى المصرى بالاضافة الى اختلال الموازنة العامة .

من هذه المقارنة يتضح أن هاتين النقطتين هما اللذان حدث فيهما تخلف كبير جدا عن الصورة التى كانت مأمولة فى الخطة الخمسية وعن الصورة التى كانت مقترحة فى المؤتمر الاقتصادى .. وبهذه المناسبة فآخر ما قرأت للمرحوم الدكتور القيسونى — بجريدة الأهرام — دعوة الى توازن الموازنة العامة للدولة . وأعتقد أيضا أن مستر ريجان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يقلقه موضوع توازن الموازنة الأمريكية . لأن الاختلال فى الموازنة العامة يخل كل موازنة فى الدولة بما فيها موازنة

الشخص لأنها هى المصدر الرئيسى للتضخم ولتحويل الأموال والموارد من حقيقية الى ظاهرية .

كما أن عملية التخلف فى عملية القوى العاملة فانها ـ على المدى الطويل ـ سوف تقصم ظهر مستقبل هذا البلد . فقد استهين استهانة شديدة بايجاد فرص عمل حقيقية للقوى البشرية ولا زال الزميل عاطف عبيد يقول بعمل برنامج لخمس سنوات لتسجيل القمائن الخاصة بالطوب الأحمر بالكمبيوتر لأننا لا نريد عمالها يذهبون الى الشارع. بمعنى آخر أن الكومبيور يبرمج على أساس أن يستوعب هؤلاء العمال بعد خمس سنوات ـ بدلا من تسريحهم الى الشارع ـ والأرض المصرية تحرق حتى يظل العمال موجودين ـ وهذا كلام خطير جدا ـ وأعتقد أن الدكتور عاطف عبيد يمثل الرأى السائد وليس رأيه الشخصى لأنه فى مواقف أخرى ذكر بأنه بالنسبة للعمالة الحقيقية فانهم سوف يبحثون لها عن حل ، وقيل بأن البطالة المقنعة خير من البطالة السافرة أو الظاهرة . فالخريج الذى يحصل على ٤٠ جنيها ـ يعتبر بطالة مقنعة ـ خير من ألا يأخذ شيئا ـ وهذه المشكلة يجب أن تناقش فى ضوء طرح بعض الأسئلة منها.. هل البطالة المقنعة تحل مشكلة أم تخلق مشكلة ؟ هل اذا خلقت المشكلة ثم جوبهت أفضل أم يظل هناك شىء من التسيب يدعو الى الاستقرار ؟

وهذا استطراد مطلوب من مؤتمر الانتاج .. ولم يصدر من اللجنة المسئولة عن اعداد هذا المؤتمر بيان يحدد موعد المؤتمر أو أعضائه أو نظام عمله أو هدفه . ونحن فى هذا المؤتمر قد ناقشنا قضية الانتاج كثيرا فى مختلف النواحى سواء فى القطاع العام أم فى القطاع الخاص .. لذلك فاننى أقترح بالاسراع فى عمل مضبطه أو ملخص واف عن مناقشات هذا المؤتمر وترفع الى السيد نائب رئيس الوزراء للاطلاع عليها ـ حيث أن الكتاب الذى يضم أعمال المؤتمر لا يصدر الا فى نهاية العام ـ وهذا لا يمنع من اتخاذ خطوات أخرى اذا أعلنت الصورة التى يكون عليها مؤتمر الانتاج .

ملاحظات على مناقشات المؤتمر :

فى أثناء المناقشات ظهرت أشياء كنا نتحدث عنها وأود الاشارة اليها .. فمثلا قيل بأن مشكلة بدائل الطوب الأحمر استمرت تحت الدراسة من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٨٠ وعندما أصدرنا القانون فى هذه السنة صدر وبه بعض الثغرات التى تتيح الفرصة أمام الذين يتحايلون على القانون مما جعلنا نصدر قرارا جديدا ليسد هذه الثغرات وأخيرا وصلنا الى استخدام الكومبيوتر لضبط العملية واستمرارها خمس سنوات .. ومن ثم فانه يوجد قرار بشأن بدائل الطوب الأحمر استمر ٢٥ سنة ولم ينفذ بعد ، فهناك أحد شيئين : اما صاحب القرار لا يستطيع أن ينفذه . أو هناك موانع تمنع الحكومة من المحافظة الجدية على الأرض الزراعية. كما أن السيد وزير التربية والتعليم أصدر قرارا منذ عدة أسابيع يشير الى أن هناك قوانين صدرت منذ ٢٤ سنة ولم تطبق وهى الخاصة بمنع نشر الكتب المماثلة لكتب الوزارة . وقد اعترض الناشرون على هذا الكلام ولا أدرى هل سينفذ هذا القانون أم لا ؟ فمشكلة اتخاذ القرار ـ مع تقديرى للروشتة التى وضعها الدكتور على السلمى ـ ليست فى تحديد الهدف ثم استبيان التقييم ثم الاختيار .. الخ . فان هذه فى ميكانيزم اتخاذ القرار ولكن هناك شيئا خارجا عن هذا كله تتمثل فى السياسة العامة أو الرغبة أو المسئولية أو السلطة أو الأثر ..

وبمناسبة الميكانيزم فاننى أتذكر قصة طريفة حدثت .. فقد جاء أحد أبناء القرية لزيارتى وركب الترام لأول مرة فرأى أن الكمسارى يمسك معه صفارة عندما يصفر فيها يقف الترام وعندما يصفر بطريقة ثانية يسير الترام وهكذا .. وسافر الى قريته وعندما سئل ماذا رأيت فى مصر ؟ قال ركبت الترومای .. قالوا وكيف يسير ؟ قال يسير بالصفارة .. فانه عبر عما رآه لأنه لم ير السنجة ولم ير سلك الكهرباء وانما رأى الكمسارى الذى يسير الترام بالصفارة .. فنحن لا نريد من رجال الادارة أن يكون معهم صفارة ينفخ فيها فتصدر قرار دون أن يراعى المناخ المحيط به . فما ذكره الدكتور على السلمى كلام جميل وصحيح ولكن ليس هو الجوهر فى اتخاذ القرار ، لأن الجوهر شىء ثانى غير الميكانيزم .

ظهر من المناقشات أيضا أشياء واضحة ومعروفة .. فلقد حددت الحكومة للقطاع الخاص استثمارات فى الخطة الخمسية الثانية ١٨ بليون جنيه وبالطبع القطاع الخاص سوف يستمر فى

وقفـــة ... !

موسم السياحة هذا العام ناجح بكل المعـــايير ... والمصـــايف الصيفية خاصة الاسكندرية مزدحمة ازدحاما لم تره من قبل .. هل يمكن ان نقف لنقيم الحالة ونتعرف عـلى أســـباب النجاح .. وننمى هذه الأســـباب ؟

الزراعة والصناعة والتجارة والانشـــاءات .. الخ ولابد أن الحكومة سوف تزيد شيئا فوق هذا المبلغ من ناحيتها . وانما الخطة ســـيكون نصفها خاص بالبنية الأساسية والنصف الثانى موزع بين القطاع العام الذى سيكون نصيبه حوالى الثلث ، والثلثين الباقيين يكونان من نصـــيب القطاع الخاص ، وأن هذا القطاع عندما يذهب الى البنوك للاقتراض فانه يواجه بالســـقوف الائتمانية . والذى قال بهذه الســـقوف الائتمانية هى الحكومة التى حددت له الاستثمارات والسقوف الائتمانية .

لقد تأخرنا فى بحث مشكلة الديون ولكن والحمد لله بدأت خطوات جدية تظهر فى هذا الشأن . كما أن هناك أيضا مساعى حقيقية حالية بالنســـبة لسعر الصرف ، واعتقد بأن الظروف الحالية أحسن من الظروف السابقة . ولا شك فى أن هناك تقدما قد حدث خلال السنة الماضية ـ وقد ذكر الدكتور الغزالى بأن التقدم فى سنة ليس هو غاية المراد من رب العباد ـ بل انه جزء من المراد وليس غايته، فهناك بعض بشائر تدل على انه يوجـد هدوء فى النظرة الى المشكلات أكثر ، وهناك استعداد لتقبل حلول أكثر جدية . وأود أن اقرأ لحضراتكم فقـرة واحـدة من حديث الســـيد رئيس الجمهورية فى ٨٧/١٠/٢٨ الى جريدة السياسة الكويتية :

« السيد الرئيس لوحظ فى خطابك الأخير نبرة تفاؤل بالنسبة للاقتصاد المصرى فعلى أى أساس يبنى هذا التفاؤل ؟ أجاب سيادته .. نحن نســـير فى طريق الاصلاح الاقتصـــادى بعد أن عبرنا فترة كانت من أصعب ما يتصـــوره البشر . وربما أننى تعمدت الا اجعل المواطنين يشعرون بقسوتها حتى لا اســـبب لهم احباطا ، لكننى تحملتهـــا ومعى الحكومة ، والله وحـــده يعلم كيف مرت على أوقات لم اكن انام فيها ليلا ولا نهارا . اذ أن أحدا لا يمكن أن يتصور حجم المجهود الكبير الذى بذلته خـــلال الشهور الأولى من هذه السنة وحتى شهر مايو .. لقد كان مجهودا فوق الطاقة حتى يمكن انقـــاذ الاقتصاد المصرى . وبالفعل توقفنا واجتزنا أزمـــة بشعة لا يمكن أن يتصورها أحد .. كانت مسئولية ضخمة أمامى يســـتحيل الهروب منها ، وفى نفس الوقت ما كنت اســـتطيع أن أقبل خـــداع الناس ولكننى لم أعلم حجم تلك الأزمة حتى لا أقتل الروح المعنوية عند المواطن . لقد كنت دائما أشـــعر بالتفاؤل والأمل لأنه بدون ذلك يتعذر العمل وتغلق الأبواب » نشر بجريدة الأهرام فى ٨٧/١٠/٢٨ .

هذه الكلمات تعبير صادق عن الذى حدث فعلا .. ولكننى أتساءل : اليس من واجب المفكرين أنهم يتبصرون بهذه الأمور ويرفعونها الى المسئولين ؟ بالقطع فان صاحب القرار الأعلى وهو الرئيس له بل وعليه أن يســـعى الى الكتمان لأن المســـائل الاقتصادية كالمسائل العسكرية حرب ولا يمكن أن ننتظر الاعلان الكامل الشـــامل عن كل خطوة وكل موقف لأنه بهذا الشـــكل لا تكون هنـــاك ادارة ومسئولية . وانما فى الوقت المطلوب هو اكتســـاب ثقة الجماهير لأن هذه الجماهير ســـواء كانت فى الشارع أم فى المصنع سيطلب منها أن تتحمل شيئا من العبء وبأنها تشـــارك بشىء من الجهد وبأنهـــا تقتنع بما اتفق عليه لتشارك فى تنفيذه .. فالجماهير تحتاج الى علم ـ وليس بالضرورة العـــلم الذى يضر بالمبـــاحثات أو بالتفكير الذى يتم على أعلى مستوى ـ وأظن هذا ما ذكره الدكتور عاطف عبيد عندما قال نحن نتحمل اللوم لأننا لم نفصح عن كل شىء لأننا حرصنا عن عدم الافصاح ويرجع هذا الى رغبتنا فى انجاح الباحثات وليس حجب المعلومات عن الجمهور ، هذا كلام معقول ..

فرئيس الشركة مثلا عليه أن يباشر ســـلطاته وليس بالضرورة عن طريق العلانيـــة الكاملة ، اذ لابد أن يحتفظ بما يرى الاحتفاظ به حرصـــا على تحقيق الصالح العام المســـئول عنه ، وفى نفس

ألوقت عليه أن يكتسب ثقة من سيعهد اليهم بمعاونته فى التنفيذ فهنا تأتى العناصر التى وردت فى كلمة الرئيس من تحمله للمسئولية ويعمل على تادية هذه المسئولية ـ وفى نفس الوقت ـ بطريقة أو أخرى يكتسب الثقة لأنه بدون هذه الثقة ستنتفى العلاقة بين القمة والقاعدة ـ وندخل فى كل العمليات التى ذكرت من الضغوط الداخلية التى تحدث عنها الدكتور يحيى الجمل والدكتور حازم الببلاوى ـ لأن ضعف الثقة بين القمة والقاعدة يضعف فاعلية القمة وفاعلية القاعدة ، وفى ذات الوقت نحن فى القاعدة لا يمكن أن نطالب بالافصاح عن كل الخطوات وانما نطالب ـ على الاقل ـ بما يكفى لضمان الثقة وضمان المشاركة فيما بعد .. وليس هذا الكلام نظريا بل فى الواقع يشكل مشكلة كبيرة هى مشكلة الديمقراطية ومشكلة المسئولية ومشكلة الخروج من جميع الأزمات .. فعندما يكون هناك زعيم محل ثقة فان الشعب يطمئن ـ دون أن يعرف الكثير ـ لأن هناك ثقة تغطى هذا النقص فى المعرفة . الآن توجد أمور كثيرة مستحدثة علينا وعلى الرئاسات فى أى مستوى أنها تحرص على درجة من الاعلام ودرجة من المشاورة لا تضر بتادية الوظيفة وانما تؤدى الى اكتساب الثقة .

ظاهرة الاعلام المحموم :

هذا يجعلنى أنتقل الى ظاهرة سلبية ظهرت فى السنة الماضية وأننى أطلق عليها « الاعلام المحموم » وذلك بأننا نرى جهاز الاعلام قام مرة واحدة ويأخذ فى التخبيط على موضوع ثم يسكت . فهذا أعتبره اعلاما محموما وأرجو الا تزيد هذه الظاهرة لأنها لا تؤدى الى الثقة أو الى الاعلام بل قد توجد أثر عكسى . وأرجو الا يؤثر على الاتجاه العام وهو زيادة الثقة بين الشعب وبين الدولة .

وخلاصة القول فان الموقف يحتاج الى محاولة جدية لكى يتحقق الآتى :

١ ـ انقاص التسيب . وهذا يأتى عن طريق أشياء كثيرة .

٢ ـ محاولة ضبط التضخم عن طريق الموازنة العامة . وهذا فى الحقيقة أمر صعب .

٣ ـ محاولة ضبط التضخم عن طريق استغلال القوى البشرية ـ وهذه النقطة سوف

كؤوس انتاج ... أم كؤوس سينما

يجب أن نبطل عادة توزيع كؤوس للانتاج ... لأن الملاحظ أن عددا من الشركات التى تحصل على هذه الكؤوس فى حالة متردية والأخرى على وشك الافلاس .. مما يعنى أن التوزيع أى كلام .

اتحدث عنها قليلا ـ وخاصة عملية تعيين الخريجين .

٤ ـ بناء علاقة تفاهمية معقولة فى الاعلام بين الشعب والحكومة .

ملاحظات عابرة :

لقد ذكر كل من الأستاذ فؤاد سلطان والمهندس محمد عبد الوهاب أرقاما عن الفائض والاستثمارات ولا ادرى هل هناك تقابل أم لا ؟ فقد ذكر الأستاذ فؤاد سلطان بأنه جاء فى بيانات الجهاز المركزى للمحاسبات عن ختامى ٨٥/٨٤ أن حجم فائض القطاع العام بلغ ٢٦٠٠ مليون جنيه فى حين كانت القيمة الدفترية لحجم الاستثمارات ٢٨٠٠٠ مليون جنيه وبنسبة الفائض الى الاستثمار يكون العائد حوالى ٩٪ ولكن اذا حللنا هذه الأرقام فأننا نجد أن استثمارات كل من البترول ، والنقل البحرى ، والجهاز المصرفى ، وقناة السويس بلغت ٨٠٠٠ فى حين أنها حققت فائضا قدره ٢٤٢٠ مليون جنيه أى بنسبة قدرها ٣٠٪ وأن باقى القطاعات الأخرى بلغت استثماراتها ٢٠٠٠٠ مليون جنيه فى حين كان فائضها ١٨٠ مليون جنيه بنسبة ٩ر٪ . وقال : ما الذى يجعل هذه القاعدة الضخمة تعطى حوالى ١٪ وأنها لو أعطت ١٥٪ أو ٢٠٪ فانها ستعطى انتاجا قادرا على زيادة القيمة المضافة داخل المجتمع ، ويزيد من الدخل الحقيقى للمجتمع .

أما بالنسبة للبيانات التى ذكرها المهندس محمد

عبد الوهاب فقد جاء بالأرقام الفعلية لسنة ١٩٨٥/٨٤ ان فائض القطاع العام (قبل خصم الضريبة) بلغ ١٧٧٤ مليون جنيه وان اجمالى الأموال المستثمرة ٦٠٢٥٢ مليون جنيه فى هذه السنة وانه فى السنة السابقة بلغ اجمالى هذه الأموال ٥٢٢٤٨ مليون جنيه . وقال باننا اذا نسبنا الفائض الى قاعدة الملكية فان النسبة تمثل ١٠٪ واذا اضفنا الفوائد البنكية الى الفائض فانها تبلغ ٣٦٠٣ مليون جنيه ثم نسب هذا الى اجمالى الأموال المستثمرة باعتبار ان جزءا من هذه الأموال مقترض ويستحق عنه فائدة فان العائد على الاستثمار يكون حوالى ٦٪ .

ان عرض هذه الأرقام يوحى بانه لا يوجد اتفاق بين أرقام كل منهما .. كما انه لا يمكن القول بأن هذه الأرقام صحيحة وهذه الأرقام خاطئة وانما يبدو ان الأرقام الأولى تعبر عن جزئية بينما الأرقام الثانية تعبر عن جزئية اخرى ، وانه لابد من التوفيق بين البيانين لأن مصدرهما واحد ولكن اختلفا فى طريقة العرض .. كذلك بالنسبة لوزير الصناعة فقد ذكر ارقاما عن سنة ١٩٨٢ وما بعدها حتى سنة ١٩٨٦ وكان يجب أن يوضع معامل التضخم عند مقارنة هذه الأرقام حيث أن هذه الأرقام خاصة بكل سنة . بالرغم من ظهور تقدم — والحمد لله — الا اننا كنا نود ان ينسب الى سنة محددة كسنة اساس حتى يمكن القياس عليها .

ذكر الدكتور احمد سالم بانه فى الميزانية لا يرغب فى ان يجمع مدخرات حقيقية عن طريق السندات لأن تكلفتها غالية ، وانما ليس هناك مانع من سد العجز الذى يظهر فى الميزانية بتضخم لانها على الأقل لا تظهر فى دفاتره وانما تظهر فى جيوب الأفراد .. واذا كان هناك تضخم — ولا شك فى هذا — سواء كان بنسبة ٢٥٪ أو ١٩٪ فانه اعلى من معدل الفائدة ، وقيل بأنه اعلى مما ينتظر ان يحصل عليه الفرد حتى لو استثمر فى مشروعات ناجحة ودفع ٤٠٪ ضريبة .. اذا فما هو الحل ؟ هل الدولة تريد الأفراد يدخرون ام لا ؟ لأن المدخر الذى يرى ان التضخم يأكل مدخراته قد لا يجد طريقا آخر غير الادخار ، وهناك مدخرون يسعون لطرق اخرى كالتحول الى الدولارات او تهريب الأموال او وضع الأموال فى عقارات .. فان أى زائر لمصر يرى مبانى كثيرة حيث انها سبيل آخر من الادخار وليس عملية استثمار ، وهذا الادخار له تكلفة كبيرة . نحن نريد ان نشجع الادخار وفى نفس الوقت نحول هذا الادخار الى استثمار عن طريق من الطرق المشروعة . لقد اظهرت المناقشات وجود تعارض بين الاتجاهين مثل التعارض بين السقوف الائتمانية والمطالبة باستثمارات عالية .

تشخيص الموقف العام :

اذا اردت ان اشخص الموقف العام فانه يمكن القول بأن هناك تحسنا على الصورة وبأنه يوجد اعتراف — فى بعض الأحيان — صريح وفى البعض الآخر ضمنى بأن الموقف الاقتصادى حرج .. وهناك خطوات — قد تكون متأخرة — بالاتصال بالدائنين ومحاولة ايجاد تسويات — بعد أخذ الاشارة من صندوق النقد لأنه هو الذى يعطى الاشارة الخضراء للدائنين — ونرجو ان نوفق فى هذا الأمر .. وقد ذكر فى بعض المناقشات ان معظم الديون المصرية ليست لبنوك فردية اجنبية وانما مع حكومات وبشروط معقولة — واظن فيما عدا الديون العسكرية التى تجرى مفاوضات مع امريكا بشأنها — ومن ثم فان هذه الشروط المعقولة تجعل خدمة الدين بسيطة عما اذا كان هذا الدين على الصورة السائدة مثلا فى امريكا اللاتينية .

واذا نسبنا الدين الى الدخل القومى نجد ان مصر أعلى دولة فى العالم — وليس خدمة الدين الى الصادرات — وان هذه النسبة تفوق الدخل القومى المصرى فى حين نجدها فى البرازيل حوالى ٧٠٪ والمكسيك اقل من ذلك . وللخروج من هذا الدين اتبعت فيه سياسة التفاهم مع الدائنين — واعتقد ان هذا أسلوب سليم — اذ اننا لسنا فى موقف

نحن ... والعالم الثالث

اذا توقفت عند اى اشارة مرور

... ارجوك ان تحصى عدد

سيارات المرسيدس التى تحيط بك

... ولا تعليق .

سياسى أو اقتصادى يدعو الى العنترية ـ كما تفعل دول أخرى ـ وانما هناك تساؤل لا زال قائما هو .. كيف سكتنا حتى وصل الأمر الى هذا القدر ؟ كما انه فى حالة نجاح المباحثات مع الدائنين فان مصر ستحتاج أيضا لديون جديدة لأن النفقات الجارية لا يمكن ان تغطيها الموارد الجارية الأمر الذى يتطلب الحصول على قروض جديدة يوجه جزء منها لدفع الفوائد والأقساط التى سيتفق عليها وستخفف ، وجزء آخر لتغطية الانفاق الجارى والذى لا تغطيه الموارد المتاحة.. ونود توضيحا لهذه الصورة من السادة المسئولين لأننا بذلك دخلنا فيما يقال عنه بمصيدة الديون ونود الخروج من هذه المصيدة بسلام .

ومن الأشياء التى تساعد على الخروج من هذه المصيدة كل ما قيل فى هذا المؤتمر مثل زيادة الصادرات وترشيد الواردات .. وغيرها ، وانما مصر داخلة فى سياسة ليست انكماشية بل هى سياسة توسعية من حيث الاستثمار والانفاق وبالتالى فان هذا يزيد الحاجة الى النقد الأجنبى لسد ما سيطلب من طلبات جديدة . فنحن عندما تحدثنا عن الخطة الماضية والخطة المقبلة قلنا بأن معدل الاستثمار فى مصر لا زال كبيرا والذى قدر بحوالى ٤٦ مليون جنيه . وهذا يجعلنا نستوضح مقدار الأعباء التى ستترتب على هذه الديون الجديدة ـ ولو وضوحا نوعيا وليس بالضرورة وضوحا نقديا ـ وما هو الموقف بعد انتهاء الخطة الخمسية الحالية ؟ وهنا تأتى مرة أخرى ضرورة الرجوع الى المواقف الاستراتيجية الأساسية والتحدث بحلول جذرية تغير الاستراتيجية القائمة ... واعنى بالحلول الجذرية أن يكون الاتجاه العام لتنمية ـ سواء كان بنسبة ٥ر٩٪ أو ٨ر٣٪ سنويا ـ يسير بهذه النسبة ، وهى صورة جيدة جدا .. وانما لا أعرف الى أين سيصل ؟

لقد ذكر المهندس ماهر اباظه بأن استهلاك الكهرباء انخفض فى القاهرة بنسبة ٢٥٪ وفى الجمهورية قيل بأن الاستهلاك انخفض من ١٦٪ الى ١٢٪ . وفى اوربا ١ : ١ وفى الأردن ٢ : ١ نزلت الى اقل من ١ اى بنسبة ٧٥٪ وانني لا اقول بأن نصل الى ما وصلت اليه الأردن وانما اريد أن تكون هناك حلول تغير الاتجاه العام سواء بالنسبة للاستهلاك او الاستثمار او العلاقة التعبوية التى تعبىء الشعب وراء سياسة معينة . وان فى هذا المجتمع ـ كما فى غيره ـ قوى اجتماعية موجودة لابد أن نجرى معها نقاشا حتى نتعرف على اقتناعها بضرورة التغيير واتجاهه . ومن أهم هذه القوى الشعبية هم العمال أيا كان تنظيمهم والفلاحون والمثقفون والمديرون .. وغيرهم . فالمشكلة الحقيقية هى عدم وجود نوع من أنواع المصارحة وليس مجرد رفع الشعارات خاصة وأن الظروف تتغير فمنذ اسبوعين قيل بأن البورصة فى نيويورك نزلت بها بعض الأسهم .. ونحن هنا نقول بأن هذا لا يهم حيث نتعامل بالدولار وليس بالمارك .. ولكننى اقول بأن هذا سوف يؤثر بالقطع على الدولار وهناك آثار غير مباشرة لم نعرفها بعد لأزمة سوق المال . فالأثر المباشر مكتوب بنسبة كذا فى المائة وليس هذا هو الكل بل هناك آثار متضاعفة ستأتى بعد هذا . الأن هذه الأزمات لا تحدث فى نقطة ثم تقفل على هذه النقطة بل يحدث لها امتداد وقد يصلنا هذا الامتداد بصورة او اخرى .

منذ فترة سألنى أحد خبراء الغزل والنسج عن سعر الفرنك السويسرى زمان فأجبته بأن الدولار كان يساوى ٤ر٣ فرنك والجنيه المصرى يساوى ٢ر٥ دولار وبالتالى يساوى ٧٥ر١٠ فرنك اى أن الفرنك السويسرى كان يعادل تقريبا عشرة قروش ، وكانت مصر تصدر صادرات من الغزل والنسيج على اعلى مستوى فى العالم الى سويسرا اما الآن فان الفرنك السويسرى أصبح يعادل ١٥٠ قرشا اى تضاعف ١٥ مرة . اذا كان المفروض أن يكون المشترى السويسرى لديه الجنيه المصرى رخيص جدا حيث أن الفرنك يستبدل بـ ١٥٠ قرشا بدلا من ١٠ قروش ومن ثم فان هذه الفروق

اسمع كلامك

بمناسبة الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام ... يتم توزيع الأرباح ومكافأة الجمعية ولوازمها دون مراعاة لنتائج الشركات ... وبعد ذلك نطلب من الناس الاجادة.. وزيادة الانتاجية.

الهدوء بعد العاصفة

الصوبات ... مياه النيل ... الصرف فى البحر والبر .. المحطات الذرية .. قضايا كبيرة طرحناها للمناقشة ، واتسع الخلاف .. واشتط البعض فى النقد .. وتحمس البعض الآخر للدفاع ... ثم ... بعد ذلك هدأ الميدان تماما ..

السعرية أثرت فى أربحية الغزل المصرى عند المشترى السويسرى.. ويجب أن نبحث الأسباب.

ومن ثم فان التجارة الدولية ـ ونحن بالضرورة مشتركون فيها ـ تحتاج الى متابعة الأحداث لكل سلعة ولكل عملة ولكل سوق حتى يمكن أن أغير من انتاجى لكى يناسب التصدير أو لتوفير واردات .. الخ فان هذه التجارة تحتاج الى حركة مستمرة . وهذه الحركة لا تحدث وموجود ٣٢ وزيرا وكل وزير يرؤس حوالى ٥٠ وكيل وزارة .. فعلى كل وزير أن ينشىء غرفة للعمليات لملاحظة ومتابعة الأحداث ؟ فمثلا كان فى زيارة لمصر مستر سيزون رئيس منظمة اليونيدو قادما من الصين وبينما هو جالس مع وزير الصناعة قال له أن مصر تنتج جميع أنواع الأنابيب الصناعية اسبوتس ، وحديد ، ورصاص .. وغيرهم . والصين تستورد مثل هذه الأنابيب فهل تصدرون اليها ؟ اجاب بالنفى .. ومن هنا فاننى أقول من المسئول عن معرفة احتياجات الصين لهذا الانتاج المصرى ويتباحث وينمى هذه التجارة .. هل هو التمثيل التجارى ، أم التمثيل السياسى ، أم رجال الأعمال انفسهم ؟ هؤلاء جميعا لهم أدوار ولكن معالجة الأزمة ليست فى القواعد الكبرى وانما فى عملية تحريك كل هذه الموارد .

ومما لا شك فيه أن هناك تحسنا وانما هذا التحسن لا يعنى التواكل ، وأنه لا تشعر بهذه المشاكل التى أمامنا على المدى القصير وانما على المدى الطويل فان العنصرين الكبيرين اللذين كررناهما مرارا هما :

١ ـ تغيير الاستراتيجية بحيث يكون محورها هو التشغيل الحقيقى للثروة البشرية فاذا لم يتحول هذا البشر الى منتج فانه يتحول الى مستهلك ومدمر . واذا استعرضنا الأمثلة التى ذكرت نجد أن هذا العنصر محتاج لتحليل .

٢ ـ أن التكنولوجيا العالمية تتطور والميزة بالنسبة للغزل والنسج والصناعات كثيفة العمالة فان جزءا كبيرا منها قد ضاع . فاذا اردنا اختيار صناعات لتصدير الانتاج تتفق مع القدرة التنافسية الخارجية وزيادتها ـ وهى فى نفس الوقت لن تكون كثيفة العمالة ـ فما هو الحل وكيف يكون ؟

هاتان هما المشكلتان اللتان سوف يستمران معنا ومع الدول النامية .. وان المشاكل الاخرى ما زالت موجودة ، واننى أعتقد بأن المصارحات التى كانت طيبة جدا ويصح أنها لم تصل الى قرار .. وانما المؤكد أن كل الذين تحدثوا فى المؤتمر قد استفادوا بقدر استفادتكم منهم بل وربما أكثر . واشكركم على حسن استماعكم .. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الترشيد ... يا هووه !!

بالرغم من العجز الكبير فى ميزان المدفوعات .. فلا زالت الوفود الرسمية المسافرة هنا وهناك فى ازدياد ... ولا زالت مصروفات الخارجية والسفارات فى ارتفاع ... ولا زال فى كل عاصمة ... مستشار ثقافى ... وعمالى ... وطبى واعلامى ... وتجارى ... وعسكرى ... وهذا مثل واحد من أمثلة الترشيد فى الانفاق ...